Identifying the Scientific and Historical Value of Manuscripts: The Basics and Practical Requirements

Hasan Alsharaifi
Doctoral Student in History and Islamic Civilization
University of Sharjah- College of Arts, Humanities and Social Sciences
U20105132@sharjah.ac.ae

Prof. Mesut Idriz
Professor of History and Islamic Civilization
University of Sharjah- College of Arts, Humanities and Social Sciences
m.idriz@sharjah.ac.ae

Prof. Issam Okleh
Professor of History and Islamic Civilization
University of Khor Fakkan- College of Arts
issam.okleh@ukf.ac.ae

DOI: https://doi.org/10.31973/b7w9qh64

Abstract:

Islamic manuscripts are one of the quintessential icons of Islamic civilization. Manuscripts are objects of knowledge as much as they are objects of cultural heritage. Hence, granting access to their content should be one of the main priorities for Arab heritage institutions. Yet, when compared to western heritage institutions, Arab heritage institutions lag behind when it comes to providing access to manuscripts in their custody. This paper is of the opinion there is a problem with the way Arab heritage institutions perform their work. More specifically, Arab heritage institutions lack direction. Solution as this paper proposes is through the right orientation manifested in processing manuscripts according to their historical and scientific value. Hence, this paper will explore the basics of determining the historical and scientific value of manuscripts as well as put forth a discussion about the practical requirements to determine that value.

Key Words: Appraisal, editing, heritage, institutions, manuscripts

تحديدُ القيمةِ العلميّةِ والتّاريخيّةِ للمخطوطاتِ: الأساسيّاتُ والمتطلّباتُ العمليّةُ

الباحث حسن الشريفي
طالب دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
u20105132@sharjah.ac.ae

أ. د. مسعود إدريس
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
m.idriz@sharjah.ac.ae

أ. د. عصام عقلة
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة خورفكان / كلية الآداب
issam.okleh@ukf.ac.ae

(مُلَخَّصُ البَحث)

تعد المخطوطات الإسلامية أحد أبرز معالم الحضارة الإسلامية بشكل خاص وأحد أهم إنتاجات الحضارة العالمية بشكل عام. ولكن ورغم التطور الكبير على مستوى توظيف التقنيات الحديثة وتطور العمل المؤسسي إلا أن مؤسسات التراث العربية ما زالت متأخرة في جانب إتاحة المخطوطات التي بحوزتها إذا ما قورنت بالمؤسسات الأجنبية. ويرى هذا البحث أن المشكلة تكمن في طريقة عمل مؤسسات التراث العربية وتحديداً في أنها تفتقد إلى التوجه الصحيح. وبذلك فهي عاجزة عن تحديد أولويات عملها مع المخطوطات. ويرى البحث أن الحل لتلك المشكلة يكمن في البداية الصحيحة التي تتمثل في معالجة المخطوطات بناء على قيمتها العلمية والتاريخية. لذا يستعرض البحث أساسيات تحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات إضافة إلى مناقشة المتطلبات العملية لذلك. ويرى البحث أنه ما إن يتم التعامل مع المخطوطات بناء على قيمتها العلمية والتاريخية فإن دورة علمية ستنشأ ليستفيد من مخرجاتها جميع المعنيون والمختصون والمهتمون بالتاريخ والمخطوطات.

الكلمات المفتاحية: التحقيق – التراث – التقييم – المؤسسات – المخطوطات

تحديدُ القيمةِ العلميّةِ والتّاريخيّةِ للمخطوطاتِ:
الأساسيّاتُ والمتطلّباتُ العمليّةُ

المقدّمةُ

لا تقتصر دراسة مخطوطات التاريخ الإسلامي على الجانب الأثري لها فقط؛ إذ إن للمخطوطات أبعاداً علمية وتاريخية أعمق من ذلك بكثير. يهدف هذا البحث إلى التأكيد على أن القيمة العلمية والتاريخية تحتل موقع الصدارة فيما يتعلق بالقيمة المطلقة لمخطوطات التاريخ الإسلامي التي سيشار إليها من الآن فصاعداً بـ 'المخطوطات' أو 'المخطوطات الإسلامية'[١]. وهنا تتفوق القيمة العلمية والتاريخية على الجوانب الفنية التي تتعلق بالقيمة الشكلية و/أو الزخرفية – أي القيمة المتحفية[٢] للمخطوطات. يسعى هذا البحث إلى كشف التفاصيل الجوهرية المتعلقة بالقيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات، وذلك بنقل خبرات وتجارب عدد من الخبراء والمختصين في المجال. ويرتكز البحث على جانبين هما: أساسيات تحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات، والمتطلبات العملية من أجل تحقيق ذلك. ومن المعلوم أن تحديد القيمة العلمية والتاريخية يتطلب جهداً كبيراً وخبرة علمية وعملية واسعة حسب ما أشارت إليه جميع المراجع – من دون استثناء – وذلك في سياق الحديث عن مواصفات مقيّم*[٣٤] المخطوطات. ولكن تلك المراجع تعطي الانطباع لدى القارئ أن المقيم هو الشخص الذي يحدد القيمة المادية للمخطوطات. وذلك صحيح ولكن في نطاق محدد. ذلك أن المقيم الحقيقي هو الذي يضع نصب عينيه القيمة العلمية والتاريخية أولاً ومن ثم الجوانب المادية الأخرى. وسوف يناقش الجزء الأول من البحث أساسيات تحديد القيمة العلمية والتاريخية ضمن موضوعين هما: تحديد القيمة العلمية والتاريخية. ومنهجية التقييم في علم الأرشيف. ذلك أن منهجية التقييم في علم الأرشيف تبرز الجانب الذي تود

---

[١] المخطوطات الإسلامية هو الاسم العالمي والرسمي للمخطوطات التي أنتجتها الحضارة الإسلامية سواء كانت لغتها عربية، أم أعجمية. وبغض النظر عن موضوعاتها سواء كانت دينية، أو تاريخية، أو علمية، أو غير ذلك، تعرف جميع أشكال وأنواع مخطوطات الحضارة الإسلامية بـ "المخطوطات الإسلامية". أما الإشارة إلى أية مخطوطات بأنها مخطوطات عربية فهي إشارة إلى اللغة التي كتبت بها. للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، الرابط في قائمة المراجع. وسوف يعرض الرابط مجموعة باساج للمخطوطات الإسلامية (مخطوطات مكتبة جامعة براتيسلافا)، وفي أسفل النص يحدد الموقع أن لغات تلك المخطوطات هي العربية، والتركية، والفارسية. وكذلك يمكن الاطلاع على موقع هيئة المخطوطات الإسلامية التابعة لكلية الدراسات الإسلامية بجامعة كامبردج، والرابط في قائمة المراجع.

[٢] من متحف، وتسمى أيضاً القيمة التَّحَفِيّة من تُحفة أو تُحف. المصدر: ورقة جاين فيلكونا (٢٠١٥)
Museum value or museality: only a theoretical concept or a concrete, practical tool?

[٣] المقيم في سياق الحديث عن المخطوطات هو الشخص الذي "يثمن" المخطوطات أي يحدد قيمتها المادية. (المصدر: تجارة المخطوطات وطرق فحصها وتقييمها - عابد سليمان المشوخي).

هذه الدراسة تسليط الضوء عليه، ألا وهو تحديد قيمة المادة العلمية والتاريخية بناءً على أهميتها للأبحاث العلمية. ومن هناك سيجد الباحث طريقاً آخر إلى استكشاف المخطوطات وتحديد أولويات الاقتناء، وذلك بمعرفة ما يمكن استخلاصه من المخطوطات.

في ندوة نظمتها إحدى مؤسسات التراث العربية بداية عام ٢٠٢٣، كانت هناك إشارات قادمة من كواليس علم المخطوطات، وكان لا بد من الانتباه إليها. لقد كان الحضور كبيراً ومن جميع أنحاء العالم تجمعوا حول أجهزة الكمبيوتر للاستماع ومشاهدة محاضرة لأحد أشهر علماء المخطوطات في العالم العربي. وقد كان عنوان المحاضرة جذاباً جداً وغير معروف لدرجة أن أحد المحاضرين استفسر عن معنى ذلك العنوان؛ ليتسنى له فهم التوجه العام للمحاضرة. وحتماً كان جل الحديث عن التحقيق كما هو المعتاد في المحاضرات المتعلقة بالمخطوطات. وحينما بدأ المحاضر الحديث عن تحقيق المخطوطات كان لا بد أن يتم التطرق إلى الأخطاء الشائعة في التحقيق، وأن الكثيرين ممن يمتهنون علم التحقيق ليس لهم أي علاقة بهذا العلم، ويجب ألا يبدأ التحقيق إلا شخص متمكن منه...وهكذا. وتدريجياً أخذت المحاضرة تأخذ طابع الوعظ الذي تزايد في الشدة مع مرور كل دقيقة حتى أصبحت الاستماع إلى المحاضر لا يطاق؛ لأنه نبرة صوته بدت وكأنها نبرة غاضبة. وبعد ذلك لم يتطرق المحاضر كثيراً إلى الحقائق التي أبرزها التحقيق، أو إلى تأثيرها على الأبحاث التي يمكن أن تنشأ بالاعتماد على تلك الحقائق. ولو كان الهدف من تلك المحاضرة هو تنفير الراغبين في دخول مجال التحقيق، فإن المحاضر نجح نجاحاً باهراً؛ ذلك أن المحاضر زرع في نفوس الحاضرين أن الأخطاء في علم التحقيق لا تغتفر، وأنها تدمر مصداقية عمل المحقق. ولكن الحقيقة هي أن الجميع يخطئ، ولا أحد يستطيع تقديم عمل كامل، ويجب على حقل المخطوطات استيعاب ذلك. في مقال بعنوان "علم الاكتناه وببليوغرافية المخطوطات" كتب وفاق الهدابي (٢٠٢٠، ص٨٨) السطور التالية:

"تعد المخطوطات نوافذ في عالم وحياة نفتحها لنطل عبرها على عالم وحياة أخريين، نوافذ نفتحها؛ لنكون إزاء عالم ماض لم نره، وحياة لم نعشها بل عاشها آخرون، فلنتفكر فيه ونستكشفه مرة، ومرة لنبني عالمنا الجديد المُقام والمستند على أساس قوي متين، والنوافذ هذه لا تفتح نفسها بنفسها، بل تحتاج لمن يفتحها لنفسه وللآخرين، فأهمية التحقيق تأتي أولا: لإدراك الإبداع الحضاري والثقافي، وثانياً: لإعادة فهم ذواتنا والآخر... ."

إن السؤال الآن هو: أي الأسلوبين – أسلوب المُحاضر أم أسلوب الهدابي – ستكون له نتائج مثمرة على حقل وتخصصات المخطوطات؟ أيهما يبدو أكثر وعياً بالقيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات؟ وأيهما يبدو جديراً بالثقة لتحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات؟ هل هو الشخص الذي يعطي الانطباع بأن مقصلة النقد اللاذع تنتظر كل

من يخطئ في التحقيق؟ أم أنه الشخص الذي يرى أن المخطوطات هي نوافذ على عوالم سابقة وأن عمل المحقق هو فتحُ تلك النوافذ على مكامن التاريخ؟ إن العلم كله سواء في مجال التحقيق أو غيره هو مسألة لها شروطها، ومتطلباتها، وأحكامها، وذلك أمر لا جدال فيه. ولكن وعلى نفس المقياس يتطلب طلب العلم، واستكشاف أسراره وخباياه قدراً كبيراً من الجاهزية المعنوية. وتتمثل تلك الجاهزية المعنوية في جوانب فكرية وإدراكية يجب على مؤسسات التراث العربية الانتباه إليها. إن عناصر ومتطلبات تحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات معروفة للجميع، ولكن المسألة تكمن في الجوانب المعنوية التي تجعل العمل يؤتي بثماره على أفضل وجه. وستكون تلك الجوانب موضوع الجزء الثاني من هذا البحث عن المتطلبات العملية لتقييم المخطوطات الذي سيركز على جانبين هما: المعلومات المفقودة من سجل التاريخ الإسلامي، والنظرة السائدة إلى المخطوطات على أنها مصادر للمعلومات "خارج الخدمة"! وسوف يناقش البحث عناصر ومتطلبات تحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات على مستوى عمل مؤسسات التراث العربية. وسوف يشمل الطرح تسليط الضوء على أعمال بعض المؤسسات الأجنبية التي تفوقت على المؤسسات العربية في إنتاج مواد علمية محققة على أعلى المستويات على الرغم من افتقارها للمقومات التي تملكها المؤسسات العربية مثل إجادة اللغة العربية التي تعتبر أحد أهم عناصر دراسة المخطوطات إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

١. الأساسيات

أ. تحديدُ القيمةِ العلميّةِ والتّاريخيةِ

لا بد من سرد القصة التالية قبل الخوض في التفاصيل الفنية الدقيقة للتقييم ما دام الحديث هنا هو عن مؤسسات التراث العربية. زار فريق من إحدى الجامعات المحلية إحدى مؤسسات التراث العربية المرموقة التي تعني على وجه الخصوص بالمخطوطات، والوثائق التاريخية، والأبحاث. وكان في استقبال الفريق الزائر عددٌ من موظفي المؤسسة الذين استقبلوهم بكل حفاوة وترحيب كما هو معهود في المؤسسات العربية بشكل عام. وعلى جدول أعمال الزيارة كان من المفترض أن يقابل الفريق الزائر الموظف المسؤول في المؤسسة عن إتاحة مصادر المعلومات للباحثين. وكان ذلك في الحقيقة هو الهدف من الزيارة؛ لأن الزائرين كانوا فريقاً من الباحثين المكلفين بعمل دراسات في التاريخ يتطلب العمل عليها توفر مصادر معلومات غزيرة ومتخصصة. وكان من الغريب أن ذلك الشخص لا يعرف أي شيءٍ من مصادر المعلومات التي كان مسؤولاً عنها. كما لم يكن يعرف أيّ شيء عن الأبحاث العلمية، ومتطلباتها، والجهد الذي يُبذل من أجل إصدارها. وعلى مدى خمس وأربعين دقيقة تحدث ذلك الشخص عن كل شيءٍ يتعلق بعمله من الجوانب الإدارية، والإعلامية، وحتى

الشخصية باستثناء الأمر الذي جاء من أجله ذلك الفريق. وعلى الرغم من تكرار السؤال من خلال الزوار عن الكيفية التي يمكن أن يستخدموا بها الأجهزة الموجودة في قاعة الباحثين للوصول إلى فهارس، أو صور المواد التي يريدونها، كان ذلك الشخص يجيب عن أمور لا علاقة لها أبداً بالأمر. وبعد مدة وجيزة أصبح كل ما يقوله مثيراً للأعصاب؛ لإضاعته وقتاً طويلاً على الحديث عن شيء ليس منه أي فائدة. والسؤال الآن هل هذا هو واقع الكثير من مؤسسات التراث العربية؟ لأن المؤسسات التي تفشل في توفير مختص في مصادر المعلومات حتماً ستفشل في توفير مقيّمٍ للمخطوطات؛ لأنه تخصص أشد ندرةً وإيجاده أكثر صعوبة من إيجاد خبير في الأبحاث!

خلصت دراسة وضعتها رفيقة تومي (٢٠١٩) بعنوان: "أساسيات ومعايير تقييم المخطوط الأثري" إلى أن القيمة المعرفية، والوثائقية، والحضارية للمخطوط هي عناصر لا يمكن فصلها عن بعضها البعض عند تحديد القيمة الأثرية للمخطوط (تومي، ٢٠١٩، ص٤٠). وترى الدراسة أن توثيق المعلومات المتعلقة بالمحتوى العلمي والخصائص المادية للمخطوطات يتطلب أمرين رئيسين هما: استعمال معايير التقييم المناسبة بطريقة منهجية، فضلا عن استعمال أدوات التحليل المخبرية. وتضع المؤلفة أربعة معايير لتقييم المخطوطات، وهي: ١) المعيار المادي الأثري، ٢) المعيار المعرفي النصي، ٣) المعيار الوثائقي التاريخي أو الحضاري، ٤) المعيار الفني الزخرفي (تومي، ٢٠١٩، ص٣٣-٣٩). ويستنتج من تلك المعايير أن للتقييم جانبين أساسيين يرتكز أولهما على الجانب المادي متمثلاً في المعيار المادي الأثري، والمعيار الفني الزخرفي. ويرتكز الجانب الثاني على الجانب العلمي متمثلاً في المعيار المعرفي النصي، والمعيار الوثائقي التاريخي. وعلى الرغم من أهمية المعايير التي قدمتها الدراسة إلا أن هذا البحث يود تسليط الضوء على أمرين هامين أوردتهما الباحثة؛ إذ إنهما يشكلان نقاطاً مفصلية هنا. الأمر الأول هو أن عملية تقييم المخطوطات أداءٌ جماعي لفريق متخصص ومتكامل يمتلك الخبرة التي تجعله قادراً على إنجاز العملية بنجاح وفاعلية (تومي، ٢٠١٩، ص٢٩). أما الأمر الثاني فهو يتعلق بالقدرات العلمية والمهارات الفنية لدى مقيّم المخطوطات الذي يجب أن تكون لديه ثقافة واسعة، واطلاعٌ على مصادر ومراجع وفهارس المخطوطات، فضلا عن امتلاكه القدرة على قراءة خط المخطوطات الذي عادة ما تكون قراءته صعبة (تومي، ٢٠١٩، ص٣٢-٣٣). فما أهمية ما ذكرته تلك الدراسة؟

لعل أبرز ما أوردته دراسة رفيقة تومي هو أنها تضع القارئ وجهاً لوجه مع حقيقتين لا مفر منهما؛ أولهما ضرورة أن يكون العمل على تقييم المخطوطات عملاً مؤسسياً حينما ذكرت أن عملية تقييم المخطوطات عملية جماعية لفريق عمل متخصص. ثانياً نوعية

أعضاء ذلك الفريق؛ إذ يجب أن يكون مقيم المخطوطات واسع الثقافة والاطلاع ومتعدد المهارات. وهذا ما يقود إلى دراسة أعدتها الجمعية الأمريكية للأرشيفيين بالتعاون مع قسم الكتب النادرة والمخطوطات التابع لجمعية مكتبات البحوث والكليات الأمريكية بعنوان: "الخطوط الإرشادية لمعرفة المصادر الأولية" (عبد العزيز، ٢٠٢١). وأبرز ما ورد فيها هو أن تقييم مصادر المعلومات بما في ذلك المخطوطات يجب أن يتم أساساً بناءً على الأهداف التي يتم تحقيقها أو إنجازها اعتماداً على تلك المصادر. وتلك الفائدة الرئيسية المرجو تحقيقها من المصادر الأولية للمعلومات هي استخدام المصادر كأدوات للتعليم وتدريس سبل البحث على وجه الخصوص (عبد العزيز، ٢٠٢١، ص٢٩٣). وعلى الرغم من الفرق الشاسع بين المخطوطات الإسلامية وبين المخطوطات الغربية من حيث القيمة العلمية والتاريخية على الصعيد الحضاري العالمي، إلا أن التقرير يحتوي على الكثير مما يمكن أن تستفيد منه مؤسسات التراث العربية المعنية بالمخطوطات فيما يتعلق بتحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات. ومن أبرز النقاط التي يمكن ربطها بدراسة رفيقة تومي هي العمل المؤسسي. فلا يوجد في الدراسة أبداً أي إيحاء بأن عملية تقييم مصادر المعلومات هي عمل فردي؛ بل يجب أن يتم تقييمها بناء على الأهداف التي تحققها لأغراض البحث العلمي، وللاستعمال كمصادر للتدريس. والسؤال الآن هو: ما هي جوانب ذلك العمل المؤسسي خصوصاً حينما يتعلق الأمر بالقيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات؟

تعد عمليات التنظيم والإدارة في مؤسسات التراث بل وفي جميع أنواع المؤسسات بعضاً من أصعب العمليات التي أوجدتها بيئة العمل الحديثة. وحينما يتعلق الأمر باقتناء المخطوطات فالموضوع في غاية التعقيد؛ وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة العمل المؤسسي بالدرجة الأولى، وبوجود المختصين القادرين على تقييم المخطوطات في المقام الثاني. ونجد ذكر تلك الجوانب المؤسسية والجوانب الفردية في كتاب عابد سليمان المشوخي بعنوان "تجارة المخطوطات: وطرق فحصها وتقييمها". ومن أهم الجوانب المؤسسية التي تطرق إليها المشوخي في الفصل الثالث موضوع أهمية وضع سياسة مؤسسية خاصة باقتناء المخطوطات. ويؤكد المؤلف على ضرورة أن تضع المؤسسات سياسة للاقتناء بما يتناسب مع اختصاص كل مؤسسة واهتماماتها. واستعرض المشوخي بعض المحاور التي تركز عليها سياسات مؤسسات التراث العربية، وتشمل الجوانب المادية والجوانب العلمية والتاريخية. وتتعلق الجوانب المادية بطبيعة الحال بالحالة الشكلية والهيكلية للمخطوط مثل: عدم وجود أي نقص في صفحات المخطوطة، وعدم وجود أي أضرار أو تلف عليها، ووضوح الخط. أما الجوانب العلمية والتاريخية فتشمل جوانب مثل: تاريخ نسخ المخطوطة، وموضوع المخطوطة، وأصالة المخطوطة، وندرة المخطوطة. وقد أورد المؤلف تأكيد بعض

المؤسسات في سياسات اقتناء المخطوطات لديها على ضرورة أن تكون مادة المخطوطة مميزة لتشكل إثراء لمجموعات المخطوطات لدى المؤسسة، وذلك بأن تكون المادة قد طرحت بشكلٍ جديد، أو قدمت رأياً مختلفاً فريداً في المجال الذي تغطيه. ويؤكد المؤلف على ضرورة تحري تلك الميزة في المخطوطات خصوصاً حينما تكون في مجالات لاقت حيزاً كبيراً من البحث والتمحيص والمراجعة من قبل الأجيال السابقة. وهذه نقطة مهمة فيما يتعلق بتقييم المخطوطات بناء على قيمتها العلمية والتاريخية. كما تحدث المؤلف عن قيمة المخطوطات التي تمت طباعتها، وهي نقطة هامة إذا ما عرفنا أن طباعة المخطوطات وحتى لو لم تكن محققة يعني انتشارها بين الجمهور. أما وجود مخطوطة غير مطبوعة فيعني أنها تتمتع بمستوىً من الندرة مهما تعددت النسخ منها (المشوخي، ٢٠١١، ص ١٥٤-١٦٠). ولكن ما هي قيمة تلك المخطوطات؟

في فصلٍ عن طرق البحث وتحت عنوان 'تحقيق النص القديم'، كتب عبد المنعم ماجد واصفاً النص القديم: "ونقصد به نصاً إسلامياً قديماً كتب بخط اليد؛ وهو مصدر ثمين في التاريخ، لاحتوائه على مادة أصلية تصلح للبحث التاريخي"(ماجد، ١٩٥٣، ص ٥٣). بل إن ماجد يؤكد أن تحقيق النصوص القديمة "يقوم مقام التأليف التاريخي ذاته، بل هو أهم منه"؛ لأن النص القديم كما يذكر المؤلف "هو الأساس الذي يبنى عليه التاريخ"(ماجد، ١٩٥٣، ص ٥٣). وأولاً لا بد من الإشارة إلى التوافق التام بين المبادئ التي طرحها عبد المنعم ماجد مع الأفكار التي أوردتها دراسة "الخطوط الإرشادية لمعرفة المصادر الأولية" التي ذكرت آنفاً. ويتجلى ذلك التوافق في أن تقييم المخطوطات يرتكز في الأساس وفي جوهره على قيمة المخطوطات كمصادر للبحث العلمي والتاريخي. ولكن، وهذا ثانياً، نجد في طرح ماجد عمقاً ممتداً وبعداً إضافياً يجب تسليط الضوء عليه. فبينما يكاد يكون هناك إجماع على أن التراث المخطوط هو بمثابة المادة المركزة حينما يتعلق الأمر بالدراسات العلمية والتاريخية، وهي بذلك تحتاج إلى عدة معالجات من أجل تيسير استخدامها والاستفادة منها. إلا أن ماجد يؤكد أن تحقيق النص أهم من التأليف عن التاريخ! وهنا تظهر أهمية وجود المعالجة العلمية للمخطوطات -أي تحقيق المخطوطات في هذه الحالة - من أجل أن تكتسي النصوص التاريخية بالأهمية التي تستحقها كأساسٍ يبنى عليه التاريخ. إذاً فالمعالجة أمرٌ لا بد منه، وإذا ما تمت مقارنة طرح ماجد بعملية استخلاص المعرفة من المصادر الأولية سيكون الطرح هو أنه عوضاً عن استخراج كميات ضئيلة من المعلومات من المخطوطات لاستخدامها في التأليف التاريخي، فلم لا يصبح النص بأكمله منجماً يمكن استسقاء المعلومات منه شريطة أن تتم معالجة ذلك المصدر وتجهيزه للبحث والدراسة. وهذا بالضبط ما تهدف إليه عملية التقييم، وهذا ما يبرز أهمية دور المقيم؛ فالمقيم هو الشخص

الذي سيحدد ما إذا كان المخطوط يعادل الكثير أو القليل من حيث قيمته للبحث العلمي والتاريخي ، فضلا عن قيمته المادية بالطبع. وحتماً سيكون المقيم قادراً على تمييز المفيد من غير المفيد؛ لأن الحقيقة المؤكدة حينما يتعلق بالأمر بتقييم المخطوطات أنه ليس كل ما يلمع ذهباً!

دائماً ما تضيع أهمية التقييم العلمي والتاريخي للمخطوطات حينما توضع تلك القيمة بجانب القيمة المادية للمخطوطات النفيسة. وقد تكلف مخطوطة نادرة واحدة ما يعادل مكتبة كاملة من مخطوطات أخرى. وهذا حتماً أمر سيظل موجوداً إلى الأبد. وإذا نظر المرء إلى لوحات عصر النهضة فإن لوحة واحدة فقط قد يصل سعرها إلى مئات الملايين، بل إن بعضها لا يقدر بثمن على اعتبار أنها كنوزاً وطنية. ولكن ذلك ليس بالأمر الذي يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء عليه. إن ما تسعى إليه هذه الدراسة هو القيمة العلمية والتاريخية وكيفية تقييمها، وهي في الحقيقة قيمة أوسع من القيمة المادية؛ لسبب بسيط جداً وهو أن العلم أثمن بكثير من الماديات. وإذا ما تم النظر إلى الأمر من منظور آخر سيجد المرء أن الرقم صفر هو أحد اختراعات الحضارة الإسلامية، وهو الرقم الذي انطلقت منه الرياضيات الحديثة التي ارتكزت عليها جميع أعمدة الحضارة الجديدة بما في ذلك لغة الحواسيب. فكم تساوي المخطوطة التي حملت ذلك الاكتشاف العلمي العتيد، فحتى لو كانت قيمتها المادية لا تساوي قيمة المخطوطات الأثرية الشهيرة، فإن قيمتها العلمية والتاريخية لا تضاهى. وعلى أي حال، توجد معايير علمية دقيقة وضعها علماء المخطوطات من أجل تحديد القيمة العلمية للمخطوطات. ومن تلك المعايير ما قدمه عبد الكامل عطية (٢٠١٦، ص٢٧٢) في مقال بعنوان: "التراث العربي المخطوط قراءة في قواعد التحقيق وثقافة المحقق". ويضع عطية أربع شروط رئيسة لتحديد ما إذا كان المخطوط مؤهلاً للحصول على شهادة علمية عليا. وتلك الشروط، هي أولا: ألا يكون المخطوط قد حُقق علميا. وثانياً: أن تكون المادة العلمية تستحق التحقيق والنشر. وثالثاً: يشترط عطية أن يكون حجم المخطوط مناسباً بحيث يشمل المخطوط الشروحات والهوامش لتسهيل عملية قراءته واستيعاب محتواه. رابعاً وأخيراً: يرى عطية أهمية أن يكون للمخطوط أكثر من نسخة وذلك من أجل المقارنة بينها أو كما يسمى في علم المخطوطات بـ"المقابلة".

إذا ما نظرنا إلى الشروط العلمية التي يجب توافرها في المخطوط سنجد اختلافاً شاسعاً بينها وبين الشروط التي يجب تبنيها من أجل اقتناء مخطوط لقيمته الشكلية. ينصب التركيز هنا على المادة العلمية التي يمكن استخلاصها من المخطوط باستخدام عملية التحقيق. نرى أيضاً تسلسلاً في العمليات وتدرجاً فيها؛ لذا نجد في الشروط التي طرحها عطية استحقاقية المادة العلمية للتحقيق ومن ثم نشرها وذلك حتى تقود إلى البحث العلمي الذي بدوره سيؤدي

إلى خلق الطلب على اقتناء مؤسسات التراث العربية للمزيد من المخطوطات، وهو ما سيؤدي بدوره إلى المزيد من التحقيق والنشر وهكذا دواليك. لذا فإن الاهتمام بالقيمة العلمية والتاريخية يخلق دورة علمية للمخطوطات تشبه دورة الماء في الطبيعة؛ إذ تعود الفائدة على الجميع في جميع مراحل الدورة. وإذا كانت أهم مرحلة من مراحل دورة الماء في الطبيعة هي مرحلة هطول المطر، فإن أهم مرحلة من مراحل دورة المخطوطات في الأوساط العلمية وفي المجتمع، هي مرحلة انتشار تلك الأبحاث بين طلاب العلم، والمختصين، والمهتمين. ولكن لا بد من فك القيد الذي يتمحور في صياغة المادة ليستوعبها القارئ في القرن الواحد والعشرين. وذلك لن يتأتى إلا من خلال التحقيق. ولكن التحقيق لا يمكن أن يكون عشوائياً؛ إذ لا بد أن يكون اختيار المخطوطات للتحقيق قائماً على معايير علمية رصينة. أي إن المخطوطات قبل دخول الدورة العلمية يجب أن تمر في عملية تصفية لاختيار الأفضل فالأفضل وتلك هي بالضبط عملية التقييم بناء على القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات التي ترى هذه الدراسة أنها يجب أن تكون المحور الرئيسي في اقتناء المخطوطات. فحينما تقتني مؤسسات التراث العربية مخطوطة ما بهدف عرضها للجمهور، فإن ذلك هو كل ما يحدث. أما حينما تقتني إحدى المؤسسات – وخصوصاً الجامعات – مخطوطات لقيمتها العلمية والتاريخية، فإنها تطلق سلسلة من العمليات تشمل: التحقيق، والترميم، والدراسات، والأبحاث، والحوارات، والمحاضرات، والإتاحة الرقمية. أي أن الاقتناء للقيمة العلمية والتاريخية في الوضع المثالي يبدأ بالتقييم وينتهي بنشر الأبحاث – أي بهطول المطر!

ب- التقييمُ في الدّراساتِ الأرشيفيّةِ

تستعين هذه الدراسة بمنهجية التقييم من حقل الدراسات الأرشيفية. والسبب في ذلك أن عملية التقييم في مجال الأرشيف عملية حساسة جداً؛ إذ إن الهدف من التقييم في مجال الأرشيف هو تحديد ما إذا كان سيتم الاحتفاظ بالوثائق الأرشيفية أم إتلافها. أما الهدف من إتلاف المواد الأرشيفية فهو منع تكدس الوثائق؛ إذ إن الاحتفاظ بكمٍّ كبير من الوثائق يعني توفير الأماكن المخصصة للحفظ وقائمة طويلة من الإجراءات والعمليات. ولأن الإتلاف عملية لا رجعة فيها؛ فقد نالت الدراسات المتعلقة بالتقييم كماً زاخراً من الاهتمام والبحث ووضعت لها منهجيات وأساليب دائمة التطور والتحول. وعلى الرغم من أن ذكر الإتلاف ينافي تماماً أي قاعدة تتعلق بالمخطوطات إلا أن ذلك الجانب ليس بالجانب الذي تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عليه. فعلى النقيض من إتلاف الوثائق الأرشيفية تأتي عملية استخلاص أهم الوثائق وذلك لجدارتها بما يسمى في علم الأرشيف بـ "الحفظ الدائم". ومن أهم المعايير التي ترتكز عليها عملية تقييم المواد الأرشيفية هي القيمة العلمية والتاريخية. وللتوضيح فقط ولمقارنة القيم المختلفة للوثائق بالقيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات، يقدم

علم الأرشيف عدة قيم، ومنها: القيمة الإثباتية (أو الدليلية)، والقيمة القانونية، والقيمة العلمية والتاريخية. أو كما صنفها ثيودور شيلينبيرغ (١٩٠٣ – ١٩٧٠) – رائد علم الأرشيف الحديث – حينما تحدث عن القيمة الرئيسة والقيمة الثانوية للوثائق (شيلينبيرج، ١٩٥٦، ص٥٨). وخلاصة القول هي بينما نرى في دراسات المخطوطات نزعة في الاقتناء لتنمية مجموعات المخطوطات نرى في الدراسات الأرشيفية نزعة إلى الحذف. لذلك نجد مصطلحات مهمة وفرقاً بين المجالين – فبينما يسمى الجمع في المخطوطات بالاقتناء فإن الجمع في الإرشيف يسمى الاستبقاء. وعلى الرغم من الاختلاف الذي يبدو وكأنه اختلاف متعاكس، إلا أن العنصر المشترك هو ما يهم هذه الدراسة ألا هو: انتقاء الصفوة.

لقد تحدث شيلينبيرج عن موضوع مهم آخر له تقليد علمي متبع لدى علماء الحضارة الإسلامية حتى عصرنا الحاضر. ويتعلق طرح شيلينبيرغ بالقيمة البحثية لمجموعات المواد الأرشيفية المتكاملة. ويقصد بذلك أن بعض مجموعات الوثائق لا تكون ذات قيمة بحثية إطلاقاً إن لم تكن المجموعة كاملة، أي أن تحتوي السلسلة الأرشيفية المتعلقة بحدث أو قرار ما على جميع الوثائق من بداية الحدث وحتى انتهائه (شيلينبيرج، ١٩٥٦، ص٦٦). وذلك حسب رأيه هو ما يجعل لتلك الوثائق قيمة بحثية؛ إذ إن الباحث يستطيع متابعة الموضوع ودراسته من جميع جوانبه. أما وجود بعض الوثائق وغياب بعضها عن موضوع ما فليس ذا فائدة أبداً للبحث والدراسة وتحديداً حينما تكون هناك حلقة أو حلقات مفقودة. ونجد نفس المبدأ مطروحا ولو بطريقة غير مباشرة في دراسة محمد بن ناصر العجمي لمكتبة زهير الشاويش، إذ إن المؤلف يبرز قيمة المكتبة الشاويشية ككل واحد متكامل للأبحاث والدراسات بغض النظر عن محتوياتها الفردية. والسؤال الآن هو: ما هو ذلك التقليد العلمي الإسلامي المتمثل في المكتبة الشاويشية والذي يرتبط بحديث شيلينبيرغ عن القيمة البحثية للمواد الأرشيفية؟

إن ذلك التقليد العلمي هو إنشاء المكتبات الخاصة التي اهتم العالِم الذي أنشأها بموضوع واحد بشكل رئيسي. والمبدأ هنا هو أن التاريخ لا يمكن أن يغطيه مخطوط واحد مهما بلغ اتساعه ومهما تحددت الفترة الزمنية التي يغطيها؛ أي أن للتاريخ جوانب عديدة ومنافذ كثيرة إلى العلم والمعرفة التاريخية عن زمان معين، ومكان معين، وحدث معين، وشخصيات معينة، وروايات مختلفة لحدث واحد من زوايا متعددة. فإذا كانت كل مخطوطة تشكل قطعة من قطع التاريخ فإنه من المستحيل أن تشكل التاريخ قطعة واحدة. ومن أجل ذلك يجب أن تجمع القطع كلها أو أكبر عدد منها لكي تتشكل لدى العلماء والباحثين والدارسين صورة كاملة أو شبه كاملة عن جزء من التاريخ. وتلك ميزة تكاد تكون محتكرة للمكتبات الخاصة وليست لدى المؤسسات التراثية. والسبب الرئيسي في ذلك هو اختلاف

منهجية التقييم لدى كل من العالم المختص صاحب المكتبة الخاصة، وبين منهجية الاقتناء لدى مؤسسات التراث. أما العامل الذي يوجد في عمليات اقتناء المخطوطات في المكتبات الخاصة ولا يوجد في عمليات اقتناء المؤسسات هو: القيمة العلمية والتاريخية. إن العالم الذي يبني مكتبة شخصية قطعة قطعة أو مخطوطة مخطوطة لهو أعلم بالقطع التي يحتاجها لبناء صورة متكاملة عن موضوع محدد أو تخصص مستقل. أما المؤسسات فغالباً لا يعلم أحد فيها ما هي المعايير التي يتم على أساسها اقتناء المخطوطات. وهناك حتماً فرق بين الاقتناء للقيمة العلمية والتاريخية وبين الاقتناء من أجل التغطية الإعلامية.

يتحدث كتاب العجمي عن المكتبة الخاصة لمحمد زهير الشاويش[٥] (١٩٢٥ – ٢٠١٣)، وكيف أنها كانت مقصداً للعديد من الباحثين والدارسين والمهتمين. والسؤال الآن هو: كيف تتحقق تلك المعادلة الصعبة التي تحقق الاستفادة البحثية القصوى عن طريق اقتناء المخطوطات الجوهرية؟ والموضوع جدُّ صعب إذا ما غابت المنهجية بكل تأكيد، ولكن العنصر الأهم على الإطلاق هو العلماء. إن العالم المختص لهو أهم عنصر في معادلة اقتناء المخطوطات بناء على قيمتها العلمية والتاريخية. ذلك لأنه الوحيد القادر على استيعاب أبعادها العلمية والتاريخية، فضلا عن تلك المجاورة. كما أن العالم المختص يدرك أن المخطوطات لا قيمة لها حرفيا إن لم تكن متاحة للباحثين. بل إن العالم ليبذل الجهد لإيصال مادة المخطوطة إلى طالب العلم بشتى الوسائل المتاحة. وعلى النقيض يُرى أن بعض المؤسسات تضع كل أنواع الحواجز والعقبات بين الباحث وبين المخطوطات خوفاً أن يصيب المخطوطة أي ضرر. إذاً فهناك اختلاف تناقضي في الأولويات بين ما يطمح إليه العالِم وبين ما تطمح إليه المؤسسات ولاسيما تلك التي يغيب عنها الفكر العلمي. وعن مكتبة الشاويش يذكر المؤلف أنها أحد أكبر المكتبات الشخصية احتواء لكتب الحنابلة، كما أنها تزخر بالكتب والمخطوطات النادرة. وقد ذكر أحدهم أن مكتبة الشاويش كانت "محجاً لأهل العلم والتحقيق؛ لامتلاكه أحد عشر ألف مخطوط، منها ثلاثمئة مصورة، وهي من المخطوطات النادرة..." (العجمي، ٢٠٢٠، ص٧٠). والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: إذا كان شخص واحد يستطيع اقتناء، وتصنيف، ودراسة، وحفظ، وإتاحة إحدى عشر ألف مخطوطة ورقمنة النادر منها، فماذا تستطيع أن تفعله مؤسسة بكامل عدتها وعتادها وخبرائها ومختصيها؟

[٥] هو محمد زهير بن مصطفى أحمد شاويش الحسيني الهاشمي واشتهر بـ "زهير الشاويش". مؤلف ومحقق ولد في دمشق عام ١٩٢٥. أسس المكتب الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع في دمشق عام ١٩٥٧. اشتهر بجمع المخطوطات والكتب النادرة. توفي في بيروت عام ٢٠١٣. المصدر: العجمي (٢٠٢٠)

إن المؤسسات بإمكانياتها وقدراتها تستطيع تقديم الكثير إذا ما عملت بالأساليب العلمية المعيارية. وإذا كان شخص واحد مثل الشاويش يستطيع إنشاء تلك المجموعة الخاصة بمفرده فإن مؤسسة واحدة من مؤسسات التراث العربي حتماً قادرة على تحقيق الكثير. ذلك أن الحواجز والعوائق والصعوبات التي يواجهها الفرد لا تواجهها المؤسسات أبداً وعلى رأسها الاعتبارات المادية، والموارد البشرية، والجوانب اللوجستية المتعلقة مثلاً بنقل المخطوطات من موقع إلى آخر ومن بلد إلى آخر لأغراض العرض والإعارة. ولكن الأمر لا بد وأن يبدأ بالاقتناء بناء على القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات، وهو أمر لا يمكن القيام به دون وجود المتخصصين الذين يعرفون جيداً القطع التي تتكون منها الأحجية أو كما يسميها البعض الصورة الشاملة. وصحيح أن ذلك قد يبدو معقداً للإداريين في مؤسسات التراث، ولكنه ليس صعباً أبداً على المختصين؛ إذ إن هناك مؤلفات ودراسات عديدة عن المخطوطات الجوهرية في جميع المجالات. وجلُّ ما قد تحتاج إليه المؤسسة هو القيام ببعض الدراسات المسحية لمعرفة ذلك. ومن تلك الدراسات ما ورد في كتاب بعنوان: "مخطوطات جديرة بالدراسة والنشر" الذي يستعرض عدداً من أهم المخطوطات، ويشرح بعض الجوانب المتعلقة بها، وبمؤلفيها، وأهميتها العلمية للحقل الذي تعنى به. وقصة الكتاب عجيبة إذا وضع بعين الاعتبار السبب الذي أدى إلى تأليفه، فما هي القصة؟

يذكر المؤلف أنه كان يطالع إحدى الصحف العربية فوجد فيها مقالاً بنفس العنوان: "مخطوطات جديرة بالدراسة والنشر" نشره حمد الجاسر[٦] (١٩١١-٢٠٠٠). وبناء على ذلك المقال قام المؤلف بدراسة تلك العناوين الواردة في المقال ليجد أنها جميعاً قد نشرت – وأغلب الظن أنها نشرت بناء على مقال الجاسر. ولكن المهم بل إنه ربما أهم ما ذكره مؤلف الكتاب هو ما ذكره عن الجاسر بأن حديثه عن المخطوطات "حديث الشخص العارف بها، الذي رحل في سبيل تتبعها" (الدبوس، ٢٠٢٠، ص٩). ويكمل أن الجاسر حقق الكثير من المخطوطات التي وردت في مقاله بل إنه أتاح الفرصة للعديد من الباحثين لنشر العديد منها. بل إنه عرّف بالكثير من تلك المخطوطات في مجلة "العرب" التي أسسها الجاسر. ومرة أخرى يظهر أن أفضل من يحدد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات هم العلماء الذين قضوا حياتهم في دراستها. وذلك حتماً يعني أمراً واحداً وهو أن مؤسسات التراث العربية عاجزة تماماً عن تحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات في غياب الخبير المختص في مجالها. وبالتأكيد فإن تجار المخطوطات ليسوا جديرين إطلاقاً بتحديد القيمة

[٦] حمد بن محمد بن جاسر آل جاسر (١٩١١-٢٠٠٠). أنشأ صحيفة "اليمامة"، وأصدر مجلة "العرب". اهتم بالتراث المخطوط وزار العديد من الأقطار في هذا السبيل، واعتنى بالجغرافية وعلم الأنساب، له أكثر من عشرين مؤلفاً وحقق العديد من المخطوطات في التاريخ، والأنساب، والبلدان. من كتاب "مخطوطات جديرة بالدراسة والنشر".

العلمية والتاريخية للمخطوطات. وحتى في وجود تاجر مخطوطات مطلع على خفايا العلم والتاريخ فإن التاجر يظل غير مخول بالخوض في التفاصيل العلمية للمخطوطات لسببين. أولا لأن القيمة العلمية والتاريخية ليست من اختصاص التاجر، وثانياً أن هناك تضارباً في المصالح. ويقصد بتضارب المصالح أن التاجر يسعى للحصول على أعلى قيمة للمخطوطات التي يتاجر بها بغض النظر عن جميع العوامل الأخرى. والسؤال الآن هو: هل يجب إقصاء تجار المخطوطات من عمليات اقتناء المخطوطات، وما هي طبيعة العلاقة التي يجب أن تتكون بين مؤسسات التراث وتجار المخطوطات؟

أما بخصوص إقصاء تجار المخطوطات من سلسلة اقتناء مخطوطات التاريخ الإسلامي فهذا أمر غير منطقي أبداً. وفي الحالات التي يغيب فيها التجار المحليون عن أي ساحة أو مساحة فإنه يحل محلهم تجار أجانب في أحسن الأحوال. وفي أسوأ الأحوال تنشأ الأسواق السوداء للمخطوطات التي تعج بالمخطوطات المزورة والتجار المزيفين. وأما بخصوص طبيعة العلاقة التي يجب أن تنشأ بين مؤسسات التراث وتجار المخطوطات فيجب أن تكون علاقة تكليف بالبحث عن المخطوطات التي يحدد علماء المخطوطات أن لها الأفضلية في الاقتناء حسب المعايير العالمية مثل معايير استبقاء المواد الأرشيفية التي ذكرت آنفاً أو أن تصدر دراسة أو بحث يوصي بضرورة اقتناء مخطوطة معينة أو ضرورة وجود مخطوطة معروفة ضمن مجموعة تمتلكها إحدى المؤسسات مثلما جاء في دراسة الجاسر المذكورة آنفاً. وحينما يضع علماء المخطوطات مخطوطة أو مجموعة من المخطوطات على لائحة المخطوطات التي يجب على المؤسسات اقتنائها، فإنهم يجب أن يضعوا لها سعراً تقديرياً من–إلى، من دون أن يتم اطلاع التاجر أبداً على القيمة التقديرية التي حددتها المؤسسة. وبعد ذلك يكلف التاجر بالبحث عن تلك المخطوطات – التي يفضل أن تكون معروفة الملكية مسبقاً – ومن ثم يقوم التاجر بالتفاوض مع أصحاب المخطوطات لشرائها، أو حتى الحصول على صورة رقمية منها. فإن تعدى سعر المخطوطة القيمة التقديرية فإن المؤسسة ترفض الشراء مطلقاً. أما المؤسسة فيجب عليها أن تقدم مبلغاً لأتعاب التاجر سواء تم النجاح في عملية شراء المخطوطات أم لا، وذلك حتى لا يذهب جهد التاجر سدى ولتشجيع التجار على العمل مع المؤسسات على أساس ودي وإيجابي وليس على أساس الشك في التاجر من قبل المؤسسات، أو على أساس نزعة التجار لاستغلال المؤسسات التراثية التي يعتقدون أنها تمتلك معيناً لا ينضب من الموارد المالية؛ لأنها تحصل على الدعم الحكومي. وأخيراً وليس آخراً يجب على المؤسسات الابتعاد كل الابتعاد عن الدفع للتجار بناء على نسبة مئوية من قيمة المخطوطة؛ لأن لذلك نتيجة واحدة فقط وهي رفع سعر المخطوطة إلى أعلى سقف ممكن.

يقول سليمة سعيدي وحجاز بلال (٢٠١٦، ص١٤٩) في مقال بعنوان: "معايير تقييم المخطوطات واقتناءها بجامعة الأمير عبد القادر :"

"إن العمل في مجال المخطوطات ليس عملاً إداريا صرفاً يقوم به من يشاء وكما يشاء، بل هو قبل كل شيء هواية مستحكمة وشغف دافق،فضلا عن دراية واسعة وتجربة طويلة؛ ولاسيما فيما يتعلق بمسألة اقتناء وتقييم المخطوطات، لأنها نوع متميز من أوعية المعلومات؛ من ثم فإن عملية اختيارها تخضع لخصوصية وقواعد منفردة."

إن ما ذكره سعيدي وبلال هو في الحقيقة في صميم موضوع تقييم المخطوطات، وتحديداً قولهما إن العمل في مجال المخطوطات ليس عملاً إدارياً يستطيع أن يقوم به أي شخص. وهما بذلك يضعان فاصلاً واضحاً ومتيناً بين العمل الإداري العام وبين العمل الاختصاصي المتعمق. إذ إن هناك فرقاً شاسعاً بين الأعمال الإدارية التي تغلب عليها الخاصية التوجيهية، والتنسيقية، والسطحية – ويقصد بالسطحية هنا أنها على السطح أي في الواجهة على عكس الأعمال الاختصاصية التي تتميز بالعمق، والاستكشاف، والتحليل. وحتما لا يعني الاختلاف في الخصائص أن أحد المجالين أكثر أهمية من الآخر، بل على العكس تماماً؛ فالإدارة والاختصاص جناحان لكيان مؤسسي واحد. ولكن المحصلة هي أن تقييم المخطوطات هو عمل اختصاصي بالدرجة الأولى، وليس عملاً إدارياً أبداً وتلك نهاية الكلمة.

أما عن التقييم فيعرض المؤلفان عنصرين رئيسيين لتقييم المخطوطات، هما: العامل المادي، والعامل الفكري. ويضعان التقييم الفكري في مقام التقييم العلمي للمخطوطات، أما العامل المادي فقد تطرقت إليه الفقرات السابقة. وحسب الدراسة يرتكز التقييم الفكري على ثلاثة جوانب، هي: أولا: الموضوعات المعروضة ومدى فائدتها. ثانياً: صحة الحقائق والمعلومات التي تحتويها. وثالثا: "معرفة آراء المؤلفين القدماء وسعة اطلاعهم والأمانة والدقة للحكم" (سعيدي وبلال، ٢٠١٦، ص١٤٩). وبالنظر إلى تلك الجوانب سيجد المرء المعنى الدقيق للتقييم العلمي والتاريخي للمخطوطات. فالجانب الأول يركز على موضوع المخطوطات ومدى الفائدة منه، وذلك جانب رئيس إذا ما تحدثنا عن مجالات العلوم البحتة مثل علم الفلك الذي ما زالت إنتاجات الحضارة الإسلامية فيه مطرح الكثير من الدراسة والبحث حتى يومنا هذا. إضافة إلى مجالات الطب، والرياضيات، والكيمياء، والأحياء؛ ذلك أن الحضارة الإسلامية حققت نهضة عظيمة في تلك المجالات. ومن أعجب الجوانب هي اعتبار بعض المؤلفين الغربيين أن بعض الآلات التي أوردها كتاب "الحيل" لبني موسى[٧]

[٧]تسميه المصادر الأجنبية "كتاب الآلات العجيبة" – "The Book of Ingenious Devices". ألفه ثلاثة أخوة هم: أحمد، ومحمد، وحسن بن موسى بن شاكر، وظهر في بغداد عام ٨٥٠م (٢٣٥-٢٣٦ ه) إبان

إحدى الأمثلة المبكرة عن برمجة الآلات! وقد ذكر ذلك الباحث الهولندي تيون كويتزر في مقال عن تاريخ الآلات المبرمجة بقوله أن كتاب الحيل أورد "أول تصميم لآلة مبرمجة" (كويتزر، ٢٠٠١، ص٥٩٠).

إذا كانت دراسات وأبحاث القرن الواحد والعشرين ما زالت تستشهد وتثني على أبحاث ومؤلفات الحضارة الإسلامية من قبل مئات السنين، فهل تستطيع مؤسسات التراث العربية إدراك أبعاد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات؟ الإجابة هي حتماً نعم ولكن هناك شروط يجب أن توفرها مؤسسات التراث العربية للباحثين في المقام الأول؛ لأنهم العنصر الجوهري في تحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات. وحينما يكون المحرك الرئيسي لاقتناء المخطوطات هو البحث العلمي وليس الاقتناء من أجل الاقتناء فإن الأمور ستكون في نصابها. ذلك أن السعي العلمي هو عملية متكاملة وكلية، وليست عملية مرحلية أو متقطعة أو جزئية. لذلك فإن الباحث هو القلب النابض فيما يتعلق بإخراج المخطوطات إلى النور. إذ إن هناك الكثير من الأمثلة عن مؤسسات عربية تمتلك مخطوطات بل مجموعات من المخطوطات النادرة التي لا ترى النور أبداً لسبب بسيط جداً وهو أن البحث العلمي والتاريخي ليس على ما يرام. مثلاً يذكر أحمد محمد عبيد في مقدمة كتاب حققه بعنوان: "أشعار بني عمرو بن كلاب" أن حاتم الضامن هو من أرشده إلى صورة لنسخة نادرة للمخطوطة كانت لدى مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي. وللحديث عن القيمة العلمية والتاريخية للكتاب يذكر عبيد أن شعر بني عمرو بن كلاب الذي احتواه ذلك المخطوط يبدو وكأنه جزء من ديوان أكبر ضم أشعار بطون قبيلة بني كلاب جميعها. ويؤكد عبيد ألا أحد كان يتوقع أنه سيعثر في يوم من الأيام على ديوان آخر من دواوين العرب غير ما وصلنا. ولم تصل إلينا من دواوين العرب إلا ديوانان لقبيلة هذيل، هما: "ديوان الهذليين"، و"شرح أشعار الهذليين" لأبي سعيد العسكري. وبخلاف ندرة المخطوطة يذكر المؤلف أن المخطوطة أوردت أشعاراً كثيرة مع مناسباتها لشعراء من بني كلاب مثل يزيد بن الصعق، وزرعة بن عمرو، وزفر بن الحارث، وعوف بن الأحوص، مقطوعتين نادرتين للنابغة الجعدي وحميد بن ثور الهلالي. بل وأكد المؤلف أن الكثير من تلك الأشعار لم ترد في أي مصدر آخر. فما هي القيمة التي يجب وضعها لتلك المخطوطة إذا ما علم المرء القيمة العلمية والتاريخية للشعر بحد ذاته الذي ورد في تلك المخطوطة ، ولاسيما وأن الشعر كان أداة التوثيق الرئيسية في المجتمع العربي قبل الإسلام وبعده وذلك في المدة التي سبقت ظهور التوثيق

حكم الخليفة العباسي المأمون. ويعتبر أحد أهم الكتب التاريخية في مجالات الهندسة الميكانيكية، وصناعة الآلات، ومجالات أخرى. والكتاب أحد منشورات "بيت الحكمة". وقد صدر للجزيري كتاب بنفس العنوان عام ١٢٠٦ م (٦٠٣ ه). (المصدر: هيل، دونالد. (١٩٧٩). مراجعة "كتاب الحيل" لبني موسى بن شاكر. أحمد يوسف الحسن (مترجم). مجلة تاريخ العلوم العربية، ٣(١)، ص ص ٦٨ - ٧١).

التاريخي العلمي. وقد أثنى الكتاب على ناسخ المخطوطة؛ لأنه لم يحاول تصحيح الأخطاء التي فيها – تسمى "التصحيف" في علم المخطوطات، بل نسخها كما هي من الأصل (عبيد، ٢٠٢٢، ص٥). عموماً خرج محتوى المخطوطة القيّم إلى النور، والسؤال الآن هنا: هل كان الكتاب سيرى النور لو غاب الباحثون عن تلك السلسلة – ابتداءً بالناسخ الذي حافظ على محتوى المخطوطة، وانتهاءً بالمحقق؟

٢. المتطلّباتُ العمليّةُ

أ. معلوماتٌ مفقودةٌ!

إن الاعتقاد السائد لدى الكثير هو أنه كلما ازداد عمر المخطوطة – أي كلما ازداد قِدمها – ازدادت قيمتها العلمية والتاريخية. وذلك على كل الأحوال هو القانون العام فيما يتعلق بالقطع والمواد التراثية، ولكن الأمر ليس بتلك البساطة عند الحديث عن القيمة العلمية والتاريخية؛ فلربما كانت مخطوطة متأخرة أهم بكثير من مخطوطة جاءت قبلها. ويكون ذلك حينما ينقل المؤلف عن مخطوطات سابقة كانت قد اختفت أو فقدت. وعادة ما تكون تلك المخطوطات المفقودة بطريقة أو بأخرى معروفة لدى لعلماء ولكن محتواها غير معروف. فحينما يجد علماء المخطوطات مخطوطة نقلت، أو ذكرت، أو فسرت، أو شرحت، أو نقدت مؤلفات سابقة إلى درجة توضح محتوى تلك المخطوطات، فإن تلك المخطوطة تكون لها قيمة لا تضاهى. واكتشاف تلك المخطوطات ودراستها من المراتب العليا في علم المخطوطات التي يتبارى جهابذة العلماء على الوصول إليها والنشر عنها. وما إن يعتقد الباحثون أن كل المخطوطات قد تم اكتشافها حتى يخرج أحد العلماء باكتشاف عتيد يثير به حقل علم المخطوطات من جديد. ومن الأمثلة عن تلك المخطوطات كتاب "اليميني في شرح اخبار السلطان يمين الدولة وأمين الملة محمود الغزنوي[٨]"، وهو من تأليف أبي النصر محمد بن عبد الجبار العتبي[٩]، وحققه إحسان الثامري. ويذكر الثامري (٢٠١٩) أن العتبي قدم تسعة نصوص في ديوان أبو منصور الثعالبي يبدو أنها كانت مفقودة في جميع المصادر الأخرى. بل وأكد الثامري أن كتاب اليميني قد مكّن محقق ديوان أبي الفتح البستي[١٠] من "إيجاد بعض النصوص المفقودة ، اذ حفظها العتبي، بل إن ترجمة حياة أبي الفتح البستي

[٨] هو السلطان محمود بن سبكتكين والي غزنة. وغزنة ولاية إسلامية في أفغانستان كانت تخضع للدولة السامانية في خراسان. توفي في ٤٢١ ه - ١٠٣٠ م. (المصدر: إحسان الثامري ٢٠١٩)

[٩] أبي النصر محمد بن عبد الجبار العتبي: توفي عام ٤٢٧ ه. وهو مؤرخ الدولة الغزنوية وكاتب السلطان محمود الغزنوي بالاشتراك مع أبي الفتح البستي. ألف كتاب "اليميني" عن السلطان محمود الذي كان لقبه "يمين الدولة"، واشتمل الكتاب أيضاً على تاريخ الدولة الغزنوية. (المصدر إحسان الثامري ٢٠١٩).

[١٠] أبو الفتح البستي: أحد أعلام الدولة الغزنوية فهو كاتب ومستشار السلطان محمود الغزنوي، وله ديوان شعري معروف، توفي عام ٤٠٠ه. (المصدر: كتاب "أبو الفتح البستي حياته وشعره"، محمد مرسي الخولي (١٩٨٠) دار الأندلس - بيروت).

لم يحفظها إلا العتبي، وكل من جاء بعده لا يعدو أن يكون مكرراً لما جاء به العتبي" (الثامري، ٢٠١٩، ص٤٨). لذلك تقع المخطوطات من هذا الصنف على قمة القيمة العلمية والتاريخية.

إن من يطلع على مكتبة المقريزي [١١] على الانترنت (Bibliotheca Maqriziana) التي أسستها دار بريل (Brill) للنشر وحققه فريدرك باودن ليدرك حجم الرعاية والاهتمام الذي توليه المؤسسات العالمية بالتاريخ الإسلامي. وهي حتما لا تقوم بذلك لأي سبب عدا عن القيمة العلمية والتاريخية؛ ذلك أن مكتبة المقريزي ليس كتاباً أو مجلداً واحداً بل هو مشروع علمي متكامل امتد لعدة سنوات هدفه نشر عدد من مؤلفات المقريزي باللغة الإنجليزية بعد تحقيقها تحقيقاً علمياً دقيقاً. وعلى صفحة مكتبة المقريزي وصف موقع دار بريل المقريزي بأنه أحد أعظم مؤرخي الحضارة الإسلامية. وتذكر الصفحة أن شهرة المقريزي جاءت عبر جهوده لتوثيق تاريخ مصر، ومن أهم أعماله في ذلك السياق التاريخ الطوبوغرافي لمدينة القاهرة. إضافة إلى أن دراساته توزعت على مجالات عدة ، وتنوعت مواضيعها. فقد دَوّن المقريزي الأحداث التاريخية، وألف سير الأعلام، كما أن له دراسات وأبحاثاً عن العملات، والمناخ، والمعادن. وتذكر الصفحة أن معظم مؤلفات المقريزي ما زالت محفوظة في عدد من المكتبات حول العالم، وبعضها بخط يده (سواء كانت مسودات أو مؤلفات كاملة). أما ما يثير الاهتمام حقاً فهو ما ذكرته الصفحة عن العيوب الجوهرية في مؤلفات المقريزي التي تم تحقيقها. وتقول: "وإنه لمن المستغرب أن تلك النصوص [أي المكتوبة بخط المقريزي] وهي بمثابة شواهد أساسية على التقاليد النصية لأعماله، لم يتم اتخاذها كنقطة انطلاق وكأساس نصي للتحقيقات التي طبعت في القرنين الأخيرين"(باودن، ب.ت، انترنت). وتكمل الصفحة أنه ونتيجة لذلك فإن تلك التحقيقات تحتوي أخطاءً كثيرةً وبذلك لا يمكن اعتبارها تحقيقات ذات أهمية على حد وصفها (باودن، ب.ت، انترنت).

إن السؤال الذي تود هذه الفقرة أن تطرحه تعليقاً على الفقرتين السابقتين هو: أين هي مؤسسات التراث العربية المعنية وما هو دورها على الأقل في تحديد أطر وعناصر القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات التي تقع في عهدتها؟ إن الإجابة على هكذا سؤال هي حتماً صعبة، ولكن يمكن النظر إلى مقال إحسان الثامري وإلى مبادرة دار بريل للنشر للتوصل إلى خلاصة مهمة وهي أنه لا يمكن أن يترك أي شيء للصدفة، فماذا يعني ذلك؟ إن جهود التحقيق لدى علماء المخطوطات في العالم العربي هي جد جبارة، ولكنها متفرقة بسبب

[١١] تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (١٣٦٦ - ١٤٤١م). ولد بالقاهرة وتوفي فيها. تلميذ ابن خلدون، قال عنه السيوطي - أحد تلامذته - أنه "مؤرخ الديار المصرية". من مؤلفاته: "الخطط المقريزية"، و"إغاثة الأمة بكشف الغمة".

غياب العمل المؤسسي الموجه والموحد الهدف. فقد تحدث الثامري عن أن كتاب "اليميني" للعتبي قد ساهم في إيجاد النصوص المفقودة من ديوان البستي، وديوان الثعالبي. ولكن تلك الجهود لاستنباط المعارف والنصوص المفقودة من كتاب العتبي وغيرها هي جهود فردية متفرقة غير موجهه من قبل علماء يتكبدون كافة أنواع الصعاب والتحديات من أجل أداء تلك المهام العلمية المتمثلة في تحقيق النصوص التاريخية. وتلك حقيقة يشهد بها تقريباً كافة علماء المخطوطات سواء كان ذلك في محاضراتهم أو مقدمات الكتب التي حققوها. ولكن وعلى النقيض نجد في مبادرة دار بريل توزيعاً للعمل بين عدد من علماء المخطوطات حتى إن بعض المجلدات عمل عليها ثلاثة علماء. فكانت النتيجة أربعة وعشرين مجلداً تغطي لب تاريخ المقريزي وتضع أمام القارئ كتباً على أعلى درجات التحقيق والإتقان. فإذا كانت المؤسسات التي تفتقر إلى أهم عنصر بشأن تحقيق المخطوطات – وهو اللغة العربية – تستطيع إنجاز أعمال هائلة كتلك فماذا تستطيع مؤسسات التراث العربية أن تقدم إذا ما وحدت توجهها. ذلك أن ما ينقص المؤسسات العربية من الإمكانيات المادية تستطيع تعويضه بكل سهولة من الوفرة الفكرية التي يقدمها العلماء. سيقود توحيد الجهود إلى إنتاج مؤلفات عملاقة تستطيع المؤسسات التي تتبنى نشرها الاستفادة منها مادياً على نحو مؤثر تستطيع معه وبعده مؤسسات التراث العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي والانطلاق إلى سماء المنافسة العالمية في مجالات تحقيق ونشر المخطوطات. لذا فإن إطلاق مشاريع ضخمة للتحقيق والنشر سيكون أعظم دافع لتحديد عناصر ومتطلبات تحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات، وتلك هي الأرضية الرئيسة.

لقد خلص الجزء الأول من هذا البحث إلى أن العالِم المختص هو العنصر الرئيسي حينما يتعلق الأمر بتحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات، ولكن حينما يتعلق الأمر بالعمل المؤسسي فالأمر مختلفٌ تماماً. إن الهدف من العمل المؤسسي بل إن الهدف من نشوء المؤسسات هو توجيه جهود مجموعة من الأفراد صوب هدف مشترك. وفيما يتعلق بهذا البحث فهدف المؤسسات هو استخلاص المعرفة والمعلومات من المخطوطات ومن ثم إتاحتها. ولكن هناك إشكاليات رئيسيتان تتعلقان بعمل المؤسسات. أولاً الموضوع العام وهو نسبة المخطوطات المحققة من الحجم الكلي للمخطوطات وهي نسبة ضئيلة جداً وسوف يتم التطرق إليها في الفقرات التالية. وثانيا هناك موضوع الجوانب الشديدة التخصصية المرتبطة بالمخطوطات. ومنها على سبيل المثال لا الحصر موضوع "إجازات السماع" الذي سيكون موضوع الفقرة التالية. والنقطة المحورية هنا هي أن المعرفة بالجوانب التخصصية المرتبطة بعلم المخطوطات أصبحت فنوناً مهددة بالانقراض. صحيح أن النصوص هي ذروة السنام، ولكن المعارف الفرعية هي إحدى الأدوات التي لا يمكن الاستغناء عنها لخوض غمار

التاريخ بين صفحات المخطوطات. وحقاً إن المعرفة بتلك المعارف الفرعية لتحتاج إلى دراسة تخصصية لا يمكن أن تنشأ دون دعم المؤسسات ودون التنسيق بينها وبين المؤسسات التعليمية. فما هي قصة المعارف الفرعية؟

كتب صلاح الدين المنجد أن المدارس في القرن الخامس الهجري تبنت ظاهرة جديدة وهي تدوين أسماء طلبة العلم الذين استمعوا إلى دروس ذلك الكتاب سواء من مؤلفه أو من عالم آخر. وكان حينما ينسخ الكتاب تنسخ معه تلك السماعات (المنجد، ١٩٥٥، ص ٢٣٢). وقد أطلق عليها تيلمان سايدن شتيكر[*١٢] مصطلح "خوارج النصوص" للدلالة على المعلومات الهامشية في المخطوطات (عبد الباسط، ٢٠٢٠، ص٢٥٠). وتعرف الدراسة خوارج النصوص بأنها "كلُّ مادةٍ (نصّ) مكتوبةٍ وُجِدت على مخطوطٍ ما، ولا تنتمي إلى النصّ أو النُّصوص الرئيسيةِ، وذلك بصَرْفِ النَّظَر عمَّا كانت تلك النُّصوصُ متعلّقةً بالنصّ الرئيسِ وبالوضعِ القانوني للمخطوط، أم لا علاقةَ لها بالنصّ أو المخطوطِ نفسِه" (عبد الباسط، ٢٠٢٠، ص٢٥٢). وترى الدراسة أن أهم خوارج النصوص هي قيود الإجازات العلمية المدونة على المخطوطات. أما سبب أهميتها فهو لأنها تعكس صورة صادقة عن الحياة العلمية في ذلك الوقت، وكيف كان يتم نقل المعرفة في مراكز العلم وبين الأفراد. فضلا عن ذلك ترصد قيود الإجازات العلمية أسماء العديد من الأعلام الذين لم تشملهم كتب الطبقات والتراجم. كما أنها تقدم للباحثين خدمة جليلة بتوثيق بيانات هامة مثل: العنوان الصحيح للكتاب، والاسم الحقيقي للمؤلف، إضافة إلى خط يد المؤلف. وكتب سايدنشتيكر: "ويبدو أنَّ إجازات السماعِ خَصِيصَةٌ انفردَتْ بها المخطوطاتُ العربيَّةُ، فلا يكاد يوجد نظيرٌ لها في ثقافاتِ المخطوطات الأخرى غيرِ العربيّة..." (عبد الباسط، ٢٠٢٠، ص٢٥٢). وكتب صلاح الدين المنجد عن السماعات أنها "صورة من الصور التي عرفها العلماء القدامى عن الشهادات العلمية" (المنجد، ١٩٥٥، ص ٢٣٢). وكتبت تهاني سلامة "وللسماعات المثبتة على المخطوطات فائدة كبيرة لدراسة الحياة العلمية عند المسلمين، ففيها معلومات قيمة عن أساليب التدريس، وأسماء الأعلام من العلماء والشيوخ، كما تحوي [هكذا في الأصل] معلومات دقيقة عن تاريخ السماع ومكانه" (سلامة، ٢٠١٦، ص٦).

إذا كانت هوامش المخطوطات أو "خوارج النصوص" كما أسماها سيدني ستيكر تقدم معلومات تاريخية في غاية الأهمية يعود تاريخ نشأتها إلى القرن الرابع الهجري كما ذكر صلاح الدين المنجد[*١٣]، فما هي القيمة العلمية والتاريخية للنصوص الأساسية؟ لذلك تعرض

[*١٢] ملاحظة: كتب المترجم أحمد عبد الباسط اسم المؤلف هكذا "زايد نشر تيكر" ولكن الصواب هو "سيدنا شتيكر ."

[*١٣] كتب المنجد: "ولم أر فيما طالعت من مخطوطات اجازة سماع من القرن الثالث أو الرابع، ولكني رأيت اجازة قراءة من القرن الرابع ".

الفقرة السابقة سؤالاً مهماً بخصوص تحديد عناصر ومتطلبات تحديد القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات مع التأكيد على أن الحديث هنا عن مؤسسات التراث العربية. ذلك السؤال هو: هل يوجد توجه مشترك بين مؤسسات التراث العربية لإنشاء قاعدة بيانات تختص بالمعلومات الواردة في هوامش المخطوطات مثل إجازات السماع؟ لأن تلك المعلومات وإن دونت على هوامش المخطوطات فهي حتماً ليست معلومات هامشية.

يجد هذا البحث أن التحدي الراهن يكمن في عدم الانتباه إلى القيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات، أو في عدم وضوح معايير تحديد تلك القيمة في أحسن الأحوال. فضلا عن النظرة العامة إلى المخطوطات على أنها مواد أثرية عوضاً عن كونها مصادر للعلم والمعرفة. وبالتأكيد أثرت التكنولوجيا وسيادة النموذج التعليمي الغربي على التقاليد العلمية والمعرفية في المجتمعات العربية ما أدى بدوره إلى التأثير في المؤسسات العربية بما فيها مؤسسات التراث. وإحدى مظاهر ذلك التأثير هو انتشار المحادثة باللغة الإنجليزية بين أشخاص يتحدثون نفس اللغة، وهي ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء العالم. تلك الظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظرة إلى المخطوطات سواء كان ذلك بالصدفة أم لا. وذلك الارتباط كان سببه نشوء حالة اجتماعية يوجد فيها قطبان. يمثل القطب الأول نموذج المعرفة الجديد وهو النموذج الغربي القائم على اللغة الإنجليزية وعلى التكنولوجيا الحديثة بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، والحديث طبعاً هنا ما يزال عن المخطوطات ومؤسسات التراث العربية. أما القطب الثاني فهو الذي يتنكر لكل عناصر النموذج المعرفي الجديد؛ لأنه عنصر دخيل وينظر إليه بعين الشك والريبة إلى درجة نبذ كل شيء يأتي من الطرف الآخر. وحينما يكون النبذ غير ممكناً فإن أي تقنية جديدة هي جزء من سياق غير مرغوب فيه. ولكن ومع مرور الوقت يكتشف الجميع أن الوقت لا ينتظر أحداً، وأن نبذ التقنيات العالمية لم يؤد إلا في تأخر مؤسسات التراث العربية في تبنيها للتقنيات الحديثة. ويوجد قسم كبير من المخطوطات لدى القطب التقليدي ما أدى إلى عدم إدماج المخطوطات في عمليات تعزيز الهوية الحضارية، أو المناهج التعليمية، أو المبادرات الثقافية. وأخيراً وليس آخراً لم يتم إدماج المخطوطات في النسيج المعرفي والثقافي والحضاري على أنها مصادر للمعلومات والعلم والمعرفة. أي أن المخطوطات الآن ليست جزءاً من الرصيد المعرفي بل كيان منفصل عنه. ولكن الحقيقة المطلقة هي أنه توجد حاجة أكاديمية على الأقل إلى العلم والمعرفة والمعلومات التي تحملها المخطوطات ناهيك عن أن المخطوطات هي الأساس المعرفي الذي لا يمكن بناء الصروح العلمية والمعرفية إلا عليه. لذا فإن النظرة إلى المخطوطات على أنها جزء من الرصيد المعرفي أمرٌ جد مهم؛ لأنها ما زالت إلى الآن معلومات مفقودة!

ب. النّظرةُ السّائدةُ إلى المخطوطاتِ

إن النظرة السائدة إلى المخطوطات حتى لدى بعض مؤسسات التراث بل وحتى لدى بعض المؤسسات العلمية هي أن المعلومات، والمعارف، والعلوم التي تضمها المخطوطات لم يعد لها أي قيمة! على سبيل المثال إذا نظر المرء إلى مخطوطة في علم الكيمياء فإن ردة فعله التلقائية هي أن العلم الحديث قد غطى كل شيء يمكن أن تغطيه مخطوطة كتبت منذ خمسة قرون. ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً فقد نشرت الصحافة العالمية إبان وباء كورونا (٢٠١٩-٢٠٢٣) عن الإجراءات الوقائية التي وضعها كل من ابن سينا وشرف الدين صابونجي أوغلو لمنع انتشار الأمراض المعدية بين الناس. أي أن العالم في إحدى أشد المواقف في تاريخ البشرية عادت إلى العلم الذي جاء في المخطوطات. وعلى موقعها الإلكتروني نشرت المكتبة الوطنية الأمريكية للطب مقالاً عن الإجراءات الاحترازية التي وضعها "آباء الطب"، وهم حسبما ذكر المقال: أبقراط (٤٦٠-٣٧٠ ق.م)، وابن سينا (٩٨٠-١٠٣٧م)، وصابونجي أوغلو (١٣٨٥-١٤٦٨م) (تورجوت وآخرون، ٢٠٢١). وفي الفلك أيضاً؛ فقد ألقى عام ٢٠١٦ عالم الفضاء والفيزياء الأمريكي نيل ديجراس تايسون[١٤] كلمة عن الاكتشافات العلمية إبان العصر الذهبي للحضارة الإسلامية في القمة العالمية للحكومات التي تعقد في دبي كل عام. وكان مما قال فيها: "إن ثلثا النجوم تحمل أسماء عربية، وأن كلمتا الجبر والخوارزميات يعود أصلها إلى الكلمة العربية الجبر. ولو أن المنطقة حافظت على ذلك المستوى من الاكتشافات، لكانت أنتجت فائزين بجائزة نوبل كل عام" (ذا ناشونال، ٢٠٢١). ويبدو أن ديجراس تايسون ليس الوحيد الذي استدرك أهمية الإسهامات العلمية في مجال الفضاء. ففي عام ٢٠١٤ نشر ديفيد كنج ثلاثة مجلدات ضخمة عن علم الفلك الإسلامي بعنوان: "التزامن مع السماوات: دراسات في الضبط الفلكي للمواقيت وأدواته في العصر الوسيط للحضارة الإسلامية" (King, 2014). وعلى صفحة الإهداء أهدى المؤلف مجلداته إلى علماء الفلك المسلمين الذين يبدو أنهم أبهروا على الرغم من مرور قرون طويلة على اكتشافاتهم تلك. وأولئك العلماء هم: حبش الحاسب، وابن يونس، وأبو العقول محمد بن أحمد الطبري، والخليلي، و أبو محمود الخجندي، وأبو علي المراكشي، ونجم الدين المصري، وابن السراج، وابن الشاطر. وإن من يتصفح الكتاب ليصاب بالذهول إلى رؤية صور المخطوطات وإلى جانبها الأرقام والمعادلات الرياضية والفيزيائية الحديثة. فأي

[١٤] اسمه باللغة الإنجليزية: (Neil deGrasse Tyson) ولد عام ١٩٥٨. عالم فيزياء وفلك. مدير قبة هايدن السماوية في المتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي. (المصدر: Encyclopedia Britannica)

قيمة علمية وتاريخية يمكن وضعها لتلك المخطوطات؟ وهل هناك أعمال ومؤلفات تناظر العمل الذي قدمه ديفيد كنج على صعيد مؤسسات التراث العربية؟ [١٥*]

من الأخطاء التي يقوم بها الكثير من علماء المخطوطات اليوم وتقوم بها مؤسسات التراث العربية هي نبذ المخطوطات بالاتكاء على أسباب شخصية تماماً ليس لها أي علاقة بالمحتوى العلمي أو التاريخي للمخطوطات. وتلك حقيقةً ظاهرة منتشرة في البيئة العربية بشكل يدعو إلى الاستغراب؛ لأنه لا يبدو أن ذلك الأمر من إنتاجات البيئة العلمية أو الثقافية العربية المنفتحة على كل الثقافات والحضارات. ولكن يبدو أنه أمر تم زرعه في البيئة الفكرية من جانب الأشخاص غير القادرين على الإنتاج والعمل وحتى بين الأكاديميين. والطريق إلى ذلك الفشل هو أنه عوضاً عن البحث والاكتشاف والاستكشاف يكفي أن يصف مرء أحد العلماء الذي عاشوا قبل عدة قرون أنهم كانوا من فئة مذهبية ضالة حتى يذهب كل ما قدمه ذلك العالم الجليل أدراج الرياح حتى ولو كان أفضل عالم في زمانه وأحد أهم العلماء في ذلك المجال على مر التاريخ. لذا يوجد في كثير من الأحيان تركيز من جانب مؤسسات التراث على الجوانب الطائفية، والعرقية، والمذهبية، وحتى العشائرية والمناطقية في بعض الأحيان دونما أي التفات للمحتوى العلمي والتاريخي للمخطوطات. وقد أدى ذلك إلى إضعاف الحماس لدى طلبة العلم الشباب. ذلك أن الآلاف بل عشرات الآلاف يريدون بل يتمنون التأليف عن علماء الحضارة الإسلامية وتحقيق مخطوطاتهم، وشرحها، ونقدها، وربطها بالمخطوطات الأخرى، ولكن لا أحد يريد أن يكون جزءاً من الطاحونة الطائفية أو المذهبية التي أثرت سلباً على العقول، والعلم، والحركة العلمية.

لاستبيان الفروق بين دراسات المخطوطات في مؤسسات التراث العربية والمؤسسات الأجنبية، درس هذا البحث جزءا من البحوث التي اشتمل عليها كتاب، "تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية" (مؤسسة الفرقان، ١٩٩٧)، وكتاب

[١٥*] أثناء البحث عن المؤلفات العربية التي تشرح أعمال علماء الفلك الذين أوردهم كنج، كانت النتيجة سلبية تماماً؛ إذ لم يكن هناك أولا عمل جامع شامل يوازي عمل كنج على الرغم من أنه أجنبي أي أن الصعوبات التي واجهته لاستكشاف مكامن المخطوطات لا بد أنها ضعف بل أضعاف ما يمكن أن يمر به عالم فلك يتحدث اللغة العربية بطلاقة. وكان التركيز الرئيس للمؤلفات العربية فيما يتعلق بموسوعة ديفيد كنج على واقع أنه مستشرق. وقد أصبحت كلمة "مستشرق" كافية - حتى في الأوساط الأكاديمية العربية - للقضاء على المحتوى العلمي لأي عمل تاريخي أو علمي. وأصبح أي شخص الآن قادراً على منع طلبة العلم والمختصين في مؤسسات التراث العربية والحيلولة بينهم وبين أي عمل علمي رصين بمجرد وصف ذلك العمل أو مؤلفه بأنه مستشرق. وهنا تكمن إحدى مواطن الخلل كما ترى هذه الدراسة وهي التركيز على الجوانب الشخصية المتعلقة بالعلم أكثر من التركيز على المحتوى العلمي للمؤلفات. لا مانع إن كان أحد النقاد يرى أن شخصاً ما أو عالماً ما أو مؤلفاً ما هو مستشرق. هذا ليس بالمشكلة. المشكلة هي النبذ والإقصاء حتى قبل الاطلاع على العمل أو المؤلفات. ألا يجب أن يحدث النقد، أو النبذ، أو الوصم بوسم "الاستشراق" بعد الانتهاء من الاطلاع على العمل و نقده وتمحيصه من قبل مجموعة من الأشخاص يكونون على قدر عال من العلم والثقافة والاطلاع يسمح لهم بالنقد، وليس من جانب أشخاص "إعلاميين" على أحسن تقدير. وهذا ما يقود إلى خطأ فاح!

"التباين في مخطوطات اللغة العربية" أو " "**Variance in Arabic Manuscripts** (Sobieroj, 2016)). أولاً لا بد من التأكيد على أنه من حسن الحظ وجود علماء مخطوطات في القرن الواحد والعشرين على مستوى المؤلفين الذين وضعوا فصول كتاب " تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية"؛ لأن محققي المخطوطات أصبحوا نادرين. لذلك فعلم المخطوطات محظوظ بوجود مجموعة من العلماء على مستوى رفيع من التعمق والدراية بالحقل بما يساهم في إبقاء التخصص والتاريخ على قيد الحياة. ثانياً إن للبحث العلمي مستويات متعددة، فهناك قمة الهرم وهي البحث في أصول النصوص وتحقيقها وإبراز المشكلات التي تعاني منها الأطروحات السابقة – كلٌّ حسب تخصصه ومجاله – ومن ثم تقديم الحلول لتلك المشكلات عن طريق صياغة منهجيات علمية للتحقيق والتدقيق والمراجعة، أو تحديث المنهجيات السابقة أو إعادة صياغة بعض بنودها. وذلك من أجل تمكين الباحثين على المستوى الثاني بالانطلاق في أبحاث من مستوى كتاب " التباين في مخطوطات اللغة العربية "، فحتماً لا يجب ولا يمكن أن يكون الباحثون المعنيون بالمخطوطات جميعهم محققين. ولكن يمكنهم حتماً الاستفادة من المادة العلمية التي ينتجها المحققون وذلك مستوىً آخر من الأبحاث يوجد فيه نقص في المساهمة على مستوى مؤسسات التراث العربية. إذاً فهناك مستوى آخر للأبحاث يقوم فيه الباحثون بربط الأبحاث التي ينتجها المحققون بالعلوم الحديثة على غرار كتاب "تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية". أي أنه يجب أن تأتي دفعة أخرى من الباحثين يكون عملها هو ربط مخرجات ذلك الكتاب بالعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة على غرار ما تفعله المؤسسات الأجنبية العريقة مع مؤلفات ابن خلدون التي ما زالت نظرياته موضع نقاش، وتأليف، ومراجعة. ومن ثم هناك حلقة ثالثة تقوم فيها دفعة من الباحثين بربط تلك الأبحاث التي ربطت الأبحاث التاريخية بالواقع المعاصر، ليكون عملها ربط تلك العلوم والأبحاث الجديدة بالعلوم والأبحاث الجديدة من المجالات الأخرى. وهنا تكتمل الحلقة العلمية – أو إحدى الحلقات العلمية – حيث تكون فيها المخطوطات على قمة الهرم. وحينها سيجد المرء امتداداً للقيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات؛ لأن تأثيرها على الأبحاث الحديثة لن يكون ظاهراً فحسب بل سيكون في صميمها ومقدمتها.

بناء على ما تم عرضة في الفقرات السابقة لم يبق الآن سوى الإجابة على سؤال واحد فقط وهو: ما هي عناصر ومتطلبات تحديد القيمة العلمية والتاريخية؟ هناك أمران معنويان أولهما إدراكي، والآخر فكري مع التركيز دائماً على أن النقاش هنا هو عن العمل المؤسسي لهيئات ومعاهد ومراكز التراث العربية. أما الجانب الأول فهو إدراك أن هناك صفحات مفقودة من التاريخ الإسلامي، ولا بد من العمل الدؤوب والبحث من أجل استخلاص

المعلومات واستكمال الأجزاء المفقودة من التاريخ، ويشمل ذلك المؤلفات غير المحققة. ولقد استعرضت الفقرات السابقة كيف أن هوامش المخطوطات لوحدها تحوي كماً معرفياً هائلاً ومصدراً للمعلومات يكاد يكون معدوماً في غيره من المصادر بدءاً من الأعلام، إلى المعلومات الجغرافية، وصولاً إلى المعرفة عن التقاليد العلمية في مختلف الأقاليم الإسلامية. أما الأمر الفكري على صعيد الجوانب المعنوية فهو تغيير النظرة السائدة إلى المخطوطات على أنها مصادر معلوماتية انتهت صلاحيتها. فقد ساقت الفقرات السابقة أمثلة عن أن المخطوطات وما تحمله من علوم، وآداب، وفنون، وأفكار ما زالت جزءاً لا يتجزأ من العصر الحديث.

الخاتمةُ

إن التخصص في علم المخطوطات بجميع روافده لهو أمر شبه نادر الآن في الأوساط العلمية والأكاديمية؛ لذا فإن الاستثمار الحقيقي يكمن في استقطاب المختصين في المجال ودعم مشاريعهم. إن من يستعرض كتاب "مع المخطوطات والمصادر" لعبد الله بن يحيى السريحي (٢٠٢٠)، وكتاب "نفائس المخطوطات في كتاب الأعلام" لأحمد العلاونة (٢٠١٩) – على سبيل المثال – اللذان استعرضتها هذه الدراسة ليدرك الحجم الهائل من العمل الذي يقوم به عالِم المخطوطات. ثم إن صناعة الخبرة في مجالات علم المخطوطات أمرٌ لا تستطيع مؤسسات التراث العربية إيجاد طرق مختصرة في سبيل تحقيقه، بل إنها في الحقيقة تحتاج وقتاً مضاعفاً لصناعتها. فلربما تكفي سنوات قليلة من العمل في التخصصات الأخرى ليتمكن المرء من القيام بعمله على أكمل وجه، أما العمل في مجال المخطوطات فقد يتطلب من المرء عقداً كاملاً للوقوف على قدميه فقط.

إن المؤسسات المعنية بالمخطوطات ليست كالمؤسسات الأخرى من ناحية أنها تحمل على عاتقها مسؤولية فريدة من نوعها بكل معنى الكلمة. تلك المسؤولية هي حفظ التراث المخطوط للتاريخ الإسلامي الذي يعتبر جزءاً مشرقاً من تاريخ الحضارة الإنسانية. وهناك كمٌّ زاخر من ذلك التاريخ المشرق ما يزال مجهولاً حتى ولو تم نشره، ذلك لأنه لم يُحقق ولم يتم توجيه البحث العلمي والتاريخي إليه. لذلك لا بد من الانتباه إلى أن أفضل طريقة لإثراء المجال هو عن طريق توجيه الأبحاث والدراسات العلمية صوب المخطوطات. ويكون ذلك بتقديم المؤسسات المعنية الدعم للأبحاث التي تعتمد على دراسة المخطوطات. وليس بالضرورة أن يكون الدعم لمجال تحقيق المخطوطات فحسب ، بل التجارية – على سبيل المثال لا الحصر. ولكن وحتى مع ذلك سيجد الباحث نفسه تلقائياً يتوجه للمخطوطات المحققة؛ لكونها أفضل مصادر ومراجع للاعتماد عليها في البحث. وبناء على ذلك فإن تحقيق المخطوطات عملٌ لا بد منه الآن.

يبدو في كثير من الأحيان أن عجلة العمل تدور أو أن العمل على قدم وساق، ولكن النتائج عادة لا تعكس الحركة التي توحي بها التغطية الإعلامية – مثلاً – لمشاريع المخطوطات. وقد كتب إيرنست همنغواي ذات مرة: "لا تعتقد أبداً أن الحركة تدلّ على العمل"[16*]! إن الدليل على عدم الخروج بأي نتائج مثمرة على الرغم من أن عجلة العمل يبدو وكأنها تدور هو ما ذكرته عبير الأحمري في مقال نشرته على موقع "ملتقى أهل التفسير" بعنوان: "منهج تحقيق المخطوطات". وقد اقتبست الأحمري في المقال قول عمار بن أمين الددو – رئيس قسم المخطوطات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث –الذي ذكر أنه يوجد في العالم أكثر من خمسة ملايين مخطوط عربي وإسلامي لم يحقق منها سوى مليون مخطوطة أي عشرين في المئة منها. بينما تذكر بعض المراجع – حسب الأحمري – أن نسبة المحقق منها لا يتعدى العشرة في المئة (الأحمري، ٢٠١٠، انترنت).

وخلاصة القول هي أن نقطة الانطلاق يجب أن تكون صحيحة مئة بالمئة، أما العمل نفسه – أي عمل – فلا بد أن يستوعب هامش الخطأ وهذا لا جدال فيه. أما نقطة الانطلاق فلا مجال أن يكون فيها أي هامش للخطأ؛ لأنها نقطة فقط، وهي خط البداية؛ والخطوة الأولى في مشوار الألف ميل. ونقطة الانطلاق فيما يتعلق بمخطوطات الحضارة الإسلامية هي تحديد أولويات دراسة، وتحقيق، وإتاحة المخطوطات بناء على قيمتها العلمية والتاريخية. ويقابل الاتكاء على القيمة العلمية والتاريخية، عدم توجيه أي انتباه أو إعطاء أي قيمة لعوامل مثل: بلد المؤلف، أو مذهبه، أو المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها في تحديد أولويات العمل على المخطوطات. وقد استعرض هذا البحث آنفاً مشروع دار بريل لتحقيق مؤلفات المقريزي، وكيف أن كل هيئة أو جامعة أنتجت مجلداً يمثل تحقيقاً رصيناً عالي الجودة لإحدى مؤلفات المقريزي. ولن يجد القارئ في أي من مجلدات دار بريل أي إشارة إلى ديانة المقريزي، أو مذهبه، أو بلده، أو توجهاته السياسية. بل على العكس كانت النظرة إليه على أنه مؤرخ عظيم وعالم عالمي جليل. وأخيراً وليس آخراً لا بد من التخصص، أي لا بد أن تتخصص كل مؤسسة في جانب من التاريخ لكي تصب جل تركيزها ومصادرها عليه، فلا أحد يستطيع القيام بكل شيء مهما بلغت قدرات المؤسسة وعظمت مواردها. ويمكن التأكيد في ختام هذا البحث أن علم المخطوطات بفروعه الكافة ، ليس حلقة مغلقة بل هو مدرسة مفتوحة الأبواب على مصراعيها تستقبل كل الطموحين إليها لتحقيق الهدف.

16* "Never mistake motion for action". Ernest Hemingway.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. الاحمري، عبير. (٢٠١٠). منهج تحقيق المخطوطات [موقع إلكتروني]. على الرابط الآتي : https://shorturl.at/fvNTU] تمت المشاهدة في ٢٠٢٣/٣/٢٥ [١٧*

٢. تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (٢٠١٣). المؤتمر السادس في تحقيق المخطوطات الإسلامية لمؤسسة الفرقان، لندن، المملكة المتحدة، ٢٦-٢٧ نوفمبر، ويمبلدون.

٣. تومي، رفيقة. (٢٠١٩) أساسيات ومعايير تقييم المخطوط الأثري. رفوف، ٧ (٣)، ص ص ٢٨-٤٣.

٤. الثامري، إحسان ذنون عبداللطيف. (٢٠١٩) تحقيق المخطوطات العربية الإسلامية. المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، ١٣ (١)، ص ص ٤١-٧٨.

٥. الدبوس، فهد بن محمد بن نايف. (٢٠٢٠) مخطوطات جديرة بالدراسة والنشر. دمشق، دار المقتبس.

٦. السريحي، عبد الله بن يحيى. (٢٠٢٠) مع المخطوطات والمصادر. أبو ظبي، مركز زايد للدراسات والبحوث - نادي تراث الإمارات.

٧. سعيدي، سليمة، وحجاز، بلال. (٢٠١٦) معايير تقييم المخطوطات واقتناءها بجامعة الأمير عبد القادر. التراث العربي ع ١٤١ - ١٤٠، ص ص ١٤٩ - ١٥٩. ص١٤٩

٨. سلامة، تهاني. (٢٠١٦). طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب ٥٤٠ - ٦٦٨ هـ ١١٤٥ - ١٢٦٩م. المجلة الليبية العالمية، ع ٥، ص ص ١-٢٨، ص٦.

٩. عبد الباسط، أحمد. (٢٠٢٠). إجازات السماع في المخطوطات العربية: النوع ودراسة الحالة: تيلمان زايدنشتيكر. مجلة المخطوطات العربية، ٦٤ (١)، ص ص ٢٥٠-٢٩٧.

١٠. عبد العزيز، أماني محمد. (٢٠٢١) الخطوط الإرشادية لمعرفة المصادر الأولية. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، ٣ (٦)، ص ص ٢٧١-٢٩٤.

١١. عبيد، أحمد محمد. (٢٠٢٢) أشعار بني عمرو بن كلاب (عن مخطوطة وحيدة نادرة). الشارقة، ملامح للنشر والتوزيع.

١٢. العجمي، محمد بن ناصر. (٢٠٢٠) العالم المؤرخ الشيخ زهير الشاويش وخزانته الشاويشية. ط٢. دمشق، دار المقتبس.

١٣. عطية، عبد الكامل. (٢٠١٦) التراث العربي المخطوط قراءة في قواعد التحقيق وثقافة المحقق. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ٢٠١٦ (٥)، ص ص ٢٦٣-٢٨٥.

١٤. العلاونة، أحمد. (٢٠١٩) نفائس المخطوطات في كتاب الأعلام. دمشق، دار القلم.

١٥. ماجد، عبد المنعم. (١٩٥٣) مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي: تعريف بمصادر التاريخ الإسلامي ومنهاجه الحديث. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٦. المشوخي، عابد سليمان. (٢٠١١) تجارة المخطوطات وطرق فحصها وتقييمها. القاهرة، معهد المخطوطات العربية.

١٧. المنجد، صلاح الدين. (١٩٥٥). إجازات السماع في المخطوطات القديمة. مجلة معهد المخطوطات العربية، ١ (٢)، ص ص ٢٣٢-٢٥١.

١٨. الهدابي، وفاق طالب محسن، وناظري حسين. (٢٠٢٠) علم الاكتناه ببليوغرافية المخطوطات. آداب الكوفة، ١٢ (٤٤)، ص ص٨٥ -١١٨.

[١٧*] رابط مختصر الرابط الحقيقي في نهاية القائمة لأنه يتكون من ٨ أسطر. ويمكن زيارة الصفحة بالضغط على الرابط المختصر.

١٩. موقع هيئة المخطوطات الإسلامية التابع لكلية الدراسات الإسلامية بجامعة كامبردج:
https://www.islamicmanuscript.org/aboutar.aspx [Accessed on October 16, 2023]

المراجع الأجنبية

1. Bauden, F. (n.d) Bibliotheca Maqriziana, Brill [Internet]. at: https://brill.com/display/serial/BIMA [Accessed March 26, 2023]
2. Encyclopedia Britannica. [Internet]. Available from: https://www.britannica.com/biography/Neil-deGrasse-Tyson [Accessed on October 16, 2023]
3. King, D. A. (2014). In Synchrony with the Heavens: Studies in astronomical timekeeping and instrumentation in medieval Islamic civilization. 3 vols. Koninklijke Brill NV.
4. Koetsier, Teun. (2001) On the prehistory of programmable machines: musical automata, looms, calculators. *Mechanism and Machines Theory*, 36, pp. 589-603, p. 590.
5. Schellenberg, T, (1956). The Appraisal of Modern Public Records [Reprint 1984]. A Modern Archives Reader, pp. 57-70.
6. Sobieroj, Florian. (2016). *Variance in Arabic Manuscripts*. Walter de Gruyter GmbH & Co KG.
7. The National staff. (2021). Neil deGrasse Tyson looks to the past to determine the future at Dubai Summit. *The National* [Internet], June 16th. Available from: https://www.thenationalnews.com/uae/government/neil-degrasse-tyson-looks-to-the-past-to-determine-the-future-at-dubai-summit-1.226617 [Accessed April 11, 2023]
8. Turgut, A. Ç., Turgut, B. E., & Turgut, Y. B. (2021). The coronavirus (COVID-19) preventive measures proposed by the fathers of Medicine Hippocrates of Kos (460-370 BC), Ibn Sina (980-1037) and şerefeddin Sabuncuoğlu (1385-1468) [Internet]. *Journal of the International Society for Pediatric Neurosurgery*, *December*. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7929905/ [Accessed April 9, 2023]
9. UNESCO page on Basagic Collection of Islamic Manuscripts: https://en.unesco.org/memoryoftheworld/registry/353 [Accessed October 16, 2023]
10. Vilkuna, J. (2015, November 23-24). Museum value or museality: only a theoretical concept or a concrete, practical tool? [paper presentation]. eRememberance or eOblivion? International Conference on Society's Memory Functions in the Digital Wolrd, University of Tampere, Finland. Available from: https://informationr.net/ir/21-1/memo/memo1.html [Accessed October 16, 2023]

* الرابط الحقيقي لمقال عبير الأحمري:

https://mtafsir.net/forum/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85/%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%AA/21651-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%AA